

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المقال السَّدِيدُ حولَ نَسْبَةِ الإِطْلَاقِ وَ التَّقْيِيدِ

لقد تَحاورَنَا حولَ نَوْعِيَّةِ «عَلَاقَةِ الإِطْلَاقِ مَعَ التَّقْيِيدِ» فَتَسَأَلَنَا هَلْ:

Ø يُعَدُّانْ أَمْرَيْنِ وَجُودِيَّيْنِ كَيْ يُصْبِحَا مُتَضَادَيْنِ - وَفَقَأْ لِرَأْيِ الْقُدَامَى - .

Ø أَمْ أَنَّ التَّقْيِيدَ يُعَدُّ عَنْصَرًا وَجُودِيًّا وَ الإِطْلَاقَ يُعَدُّ عَنْصَرًا عَدْمِيًّا كَيْ تُصْبِحَ نَسْبَتُهُمَا:
- إِمَّا مِنْ زَمْرَةِ «السَّلْبِ وَ الإِيجَابِ».

- وَ إِمَّا مِنْ نَوْعِيَّةِ «الْمُلْكَةِ وَ عَدْمِهَا»؟

وَ قَدْ دَرَسْنَا مَقَالَةَ الْمُحَقَّقِ النَّائِيْنِيِّ حِيثُ سَجَّلَ عَدْمِيَّةَ الإِطْلَاقِ فَاسْتَنْتَجَ «نَسْبَةَ الْمُلْكَةِ وَ عَدْمِهَا» وَ حِيثُ قَدْ اعْتَبَرَ الإِطْلَاقَ مَقْسُمًا لِأَفْرَادِ الْثَّلَاثَةِ - أَيْ لَا بِالشَّرْطِ الْمُقْسِمِيِّ - ثُمَّ رَأَى أَيْضًا اسْتِحَالَةَ «تَقْيِيدِ الْأَمْرِ بِالْقَصْدِ» فَبِالْتَّالِي قَدْ تَخَرَّجَ:

1. بِأَنَّ الصَّلَاةَ الْمُطْلَقَةَ لَا تُعَدُّ مَقْسُمًا «لِقَصْدِ الْقُرْبَةِ وَ عَدْمِهِ» إِذْ قَدْ اسْتَحَالَ التَّقْيِيدُ بِالْقَصْدِ فَكِيفَ يُصْبِحُ الإِطْلَاقُ مَقْسُمًا لِهِمَا؟
2. وَ أَنَّ هَذَا التَّشْقِيقُ أَسَاسًا هُوَ مِنْ نَمَطِ التَّقْسِيمَاتِ الثَّانِيَّةِ - أَيْ تَلُوْ أَمْرَ الْمُولَى - بَيْنَمَا مَسْرَحُ صِرَاعِنَا هُوَ التَّقْسِيمَاتِ الْأُولَى - قَبْلِ الْأَمْرِ - وَ لَهَا لَا يُعْقَلُ قَبْلِ إِصْدَارِ الْأَمْرِ، أَنْ نُفْسِمِ الصَّلَاةَ إِلَى «الصَّلَاةِ بِالْقَصْدِ وَ عَدْمِهِ».

حَمْلَةُ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ عَلَى «اللَّابِشَرْطِ الْمَقْسِمِيِّ» لِلْمُحَقَّقِ النَّائِيْنِيِّ

وَ قَدْ عَرَضَ الْأَصْفَهَانِيُّ عَلَى الْمُحَقَّقِ النَّائِيْنِيِّ مَحْشِيًّا بِنَفْسِهِ عَلَى نَهَايَةِ الدَّرَاسَةِ قَائِلًا

«قَوْلُنَا: (أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ... إلخ) تَوْضِيْحُهُ: أَنَّ الْمَاهِيَّةَ - كَمَا بَيَّنَا فِي مَبْحَثِ الْمُطْلَقِ وَ الْمَقِيدِ:

1. تَارَةً تَلَاحَظَ بِنَفْسِهَا بِقُصْرِ النَّظَرِ عَلَيْهَا ذَاتًا فَهِيَ فِي تَلَكَ الْمَلَاحَظَةِ غَيْرُ وَاجِدَةٍ إِلَّا لِذَاتِهَا وَ ذَاتِيَّاتِهَا، وَ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمَلَاحَظَةِ إِلَّا بِذَاتِهَا بِالْحَمْلِ الْأُولَى (بِلَا لَحَاظَ لِلْخَارِجِ أَسَاسًا) وَ هِيَ الْمُوْسُوْمَةُ «بِالْمَاهِيَّةِ مِنْ حِيثُ هِيَ» وَ بِالْمَاهِيَّةِ الْمَهْمَلَةِ.
2. وَ أَخْرَى تَلَاحَظَ مَقِيسَةً إِلَى مَا عَدَاهَا، وَ هِيَ بِهَذِهِ الْمَلَاحَظَةِ لَهَا تَعِيْنَاتٌ ثَلَاثَةَ (أَيْ بِشَرْطِ شَيْءٍ وَ بِشَرْطِ لَا وَ لَا بِشَرْطِ الْقَسْمِيِّ) وَ باعْتِبَارِ كُونِهَا مَعْرُوضًا لَهَا (فَهِيَ) مَقْسُمٌ لَهَا (الْثَّلَاثَةِ) وَ هِيَ الْمُسَمَّمَةُ بِاللَّابِشَرْطِ الْمَقْسِمِيِّ وَ أَمَّا بِالْاعْتِبَارِ الْأُولَى (أَيْ الْمَاهِيَّةِ الْمَهْمَلَةِ)

فلا نظر إلى الخارج عن مقام ذاتها حتى تكون مقسمًا (فإن الماهية من حيث هي ليست إلا هي، لا تُعد موجودةً ولا معدومةً إذ لم يُلاحظ الخارج والمحض فيها أساساً) كما أن لا بشرطية الماهية (المقسمي) بهذا الاعتبار (الخارج) هي الابشرطية من حيث التعينات الثلاثة (فتحَضِنُها ثبوتاً) لا الابشرطية بالقياس إلى أي شيء كان (كالمُهملة) و حيث إن الماهية المقيسة إلى ما عدتها (هو) لا بشرط مقسم، فلا تعيّن لها إلا التعينات الثلاثة (التي هي أفراده و مصادره) لأن المقسم لا ينحاز عن أقسامه، و إلا لزم الخلف.

و التعينات الثلاثة (بالنظر إلى الخارج) هي تعين الماهية من حيث كونها: بشرط شيء، أو بشرط لا، أو لا بشرط بالإضافة إلى ما كانت الماهية بالنسبة إليه بشرط شيء و بشرط لا، مثلاً: إذا قيّست ماهية الإنسان إلى الكتابة (فإن الكتابة في الخارج أجنبية عن ذات الإنسان):

Ø فتارة يلاحظ الإنسان مقترناً بالكتابه.

Ø و أخرى يلاحظ مقترناً بعدم الكتابة.

Ø و ثالثة يلاحظ غير مقترن بالكتابه و لا بعدها (أي لا بالشرط القسمى).

و هذا تعين اعتباري لا مطابق له في الخارج؛ لأن إما يوجد في الخارج مقترناً بوجود الكتابة أو بعدها، و هذا الابشرط القسمى غير المقسمي؛ لأن لا بشرط بالإضافة إلى ما كانت الماهية بالإضافة إليه بشرط شيء و بشرط لا، و المقسمي ما كان لا بشرط بالإضافة إلى هذه الاعتبارات الثلاثة التي هي فعلية بالقياس إلى ما عدتها.

إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم: أن الصلاة إذا لوحظت بالقياس إلى قصد القربة، فلا محالة (سوف) تخرج عن فرض كونها ماهية مهملة (التي) يكون النظر مقصوراً على ذاتها، كيف (تُعد الصلاة مهملاً؟ و قد لوحظت بالقياس إلى الخارج عن ذاتها، و حيث لا يعقل (ثبوتاً لأجل الدور) أن تلاحظ مقترنةً بقصد القربة و لا مقترنةً بعدم قصد القربة، فلا بد أن تكون ملحوظة «بنحو الابشرط القسمى» (لا المقسمي كما زعمه المحقق الثاني) أي ملاحظة الصلاة غير مقترنة بقصد القربة، و لا مقترنة بعده (فلو استحال التقييد بشرط شيء - أي القصد - لاستحال أيضاً بشرط لا - أي عدم القصد - فكلاهما مستحيلان إذن فتظل الصلاة لا مشروطة بنحو الابشرط القسمى) غاية الأمر أن الابشرطية في ما (كالإنسان) يقبل التقييد بشيء (كالكتابه) وجوداً و عدماً ممكناً و (لكن) هنا (في قصد الأمر سيدع الإطلاق بلون القسمى ذاتياً و ضروريّة (حتماً إذ قد استحال الشفاف الأوليان فتبقى «الابشرط القسمى» فحسب فهو الشّفّال و الأنساب من بين الثلاثة، فاستنتاجنا بأن الصلاة مطلقة ضرورةً بمعنى «عدم لاحظ القصد و لا لاحظ عدم القصد» لا بنحو «المقسمي» الذي يُعد أعمّ من الثلاثة كما زعمه المحقق الثاني).

و أمّا ما يقال (أي المحقق الثاني) من أنه لا إطلاق إلا فيما رُتب الحكم على المقسم (أي بلون القسمى) و لا يعقل أن تكون الصلاة مثلاً مقسماً للمقييد بقصد القربة و للمقييد بعده في مرتبة موضوعيتها، بل المقسيّة حصلت لها بعد ورود الحكم عليها (أي الانقسامات الثانية) فكيف يعقل أن يكون لها إطلاق مع أنها غير قابلة للتقييد؛ ولذا جعل الإطلاق في قبال التقييد من قبيل العدم و الملكة، لا من قبيل السلاب و الإيجاب.

فالجواب عنه: أن الإطلاق في جميع الموارد بمعنى الابشرطية المقسيّة (أي قسيم المطلق و المقيد و رديفهما) و من الواضح أن الابشرط القسمى (يُعد) في قبال بشرط شيء، و بشرط لا، لا أنه مقسماً لهما حتى يجب قبوله لهما (أي «للحاظ القيد و عدم لاحظه» حتى يُعد من الابشرط المقسمي كما زعمه المحقق الثاني) و ليس الإطلاق بهذا المعنى متقوماً بالقييد الوجودي و العدمي، بل متقوماً بعدم كون الماهية مقترنة بهما (فالإطلاق هو بلون القسمى الذي يُعد قسيماً لقسميه بحيث لم تقترب الصلاة بالقصد و لا بعدم القصد فسيُصبح الإطلاق ضروريّاً، بينما لو فرضناه مقسماً «للحاجة و العدم» وفقاً للمحقق الثاني فسيكلزم أن تلاحظ الصلاة مع القصد و مع عدم القصد ثم سننورط في استحالة التقييد وبالتالي سيتحل الإطلاق تماماً، أي معاكساً لنتائج القسمى).

نعم لو كان الإطلاق عين العموم البلي (أي سريان العنوان إلى الأفراد) بحيث كان مفاد «صل» عند الإطلاق «صل مع قصد القرابة، أو لا مع قصد القرابة» لكان المعنون (للمحقق النائي) وارداً (إذ سينصب الإطلاق بنحو المقسمي مستحيلًا لاستحالة أحد قسميه وهو التقييد) لكنه ليس الإطلاق بهذا المعنى، بل بمعنى الابشرطية، كما عرفت (وقد أشار المحقق النائي إلى هذه النقطة أيضاً فلاحظ).

و عليه فالإطلاق المقابل للتقييد:

1. تارة من قبيل العدم والملكة، كما فيما كان ممكناً (كتقييد الإنسان بالكتابة).
2. وأخرى من قبيل السلب والإيجاب، كما فيما كان (الإطلاق ذاتياً و ضرورياً) (كما في تقييد الصلاة بالقصد).
فالصحيح أنَّ الإطلاق (سواءً) مع إمكان التقييد (أي الشقُّ الأوَّل) و مع استحالته (أي الشقُّ الثاني) ثابتُ (على أية حالة) غايةُ الأمر أنه (اتخاذ أصل الإطلاق لدى الشك) لا يُجدي إلا في (الشقُّ) الأوَّل (إذ سينتاج إجراء أصالة الإطلاق لدى الشك للكشف عن المراد الجدي، بينما لو عُدَّ الإطلاق ضرورياً و ذاتياً لما نَفَعَتْنا أصالة الإطلاق لدى الشك إِذ لا كاشفية لها عن مراد المتكلِّم فإنها ضرورية تمامًا) كما في المتن - منه قدس سره». [1]

[1] نهاية الدراسة في شرح الكفاية. 1. Vol. 337-338 بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.